ذلك يستلزم عجز جميعها **ودليل** استحالة القسم الثاني وهو ان يكون للذات العلية نظير يماثلها ان النظير
اما ان يخالف في الارادة تضادا او يوافق في القسمين ويستلزم ان العجز المستلزم يقينا اما الاول فلان الارادتين
اما ان تتعدد او لا فان تعددت لزم اجتماع المتنافيين وهو لا يعقل فاذا يجب عدم نفوذهما معا وحينئذ فاما
ان يتعطلا معا او احدهما فان كان الاول لزم عجزهما وان كان الثاني لزم عجز من تعطلت ارادته ويلزم منه عجز
الاخر للمماثلة واما الثاني فلان الارادتين قد تتوجهان لان ما يقبل الانقسام عرض او جوهر فرد فلا
يمكن ان تتعدد فيه الارادة واحدة وحينئذ فاما ان تنفذ ارادة احدهما او لا فان نفذت لزم عجز من لم تنفذ
ارادته ويلزم منه عجز الاخر للمماثلة وان لم تنفذ فيه لزم عجزهما **ودليل** استحالة القسم الثالث وهو
تعدد صفة من صفاته تعالى مع قيامها بذاته العلية فهو ان يقال لو كان صفة من صفاته تعالى متعددة لم يخل الا ان
تتعدد بحسب متعلقاتها اي قام البرهان على انها غير متناهية واما ان تختص بعدد متناه ويلزم
على الاول وجود صفات لا نهاية لها عددا وهو محال اذ كل ما يدخل الوجود فلا بد من صحة تمييزه وتمييز ما لا
يتناهى محال فوجود ما لا يتناهى محال ويلزم على الثاني وهو اختصاصها بعدد متناه افتقارها الى
مخصص يخصصها بعدد دون اخر اذ لا رجحان لبعض الاعداد على بعض وذلك يستلزم حدوثها وايضا يلزم
تزييف ما لا يتناهى من المتعلقات على ما يتناهى من الصفات وهو محال ضرورة واذا لزم من تعددها غير
متناهية من تقدير التعدد وجود صفات لا نهاية لها عددا وهو محال ولزم من تعددها متناهية
حدوثها وهو محال ايضا كما مر التنبيه عليه في صفة القدم ومن جملة الصفات القدرة ولزم من تقدير التعدد
في تقسيمه فيها عجزه تعالى عن ذلك اذ ما يلزم عليه المحال وهو تعدد القدرة مثلا محال واذا استحال الوصف
بالقدرة متعددة كان اما عاجزا وهو محال او موصوفا بقدرة واحدة وهو المطلوب **ودليل**
استحالة القسم الرابع وهو تعدد صفة من صفاته تعالى مع قيامها بذات اخرى وهو دليل استحالة القسم
الثاني وهو وجود نظير لذاته تعالى يماثلها **ودليل** استحالة القسم الخامس وهو ان يكون مع الله
تعالى في الوجود مؤثر في فعل من الافعال انه لو صح ان يكون لغير المولى سبحانه تاثير لوجب ان يكون ذلك الا
ثر مقدورا له تعالى لعموم قدرته وحينئذ اما ان يحصل اتفاق او اختلاف وياتي ما سبق فان كان المؤثر غير
المولى سبحانه لزم عجزه ويلزم عجزه في سائر الممكنات لتساويهما وقد ظهر مما مر ان قول الناظم لما قرر دليل
الوحدانية بجميع وجوهها كما ظهر من القسم الخامس منها الا تاثير لقدرتنا الحادثة في فعل من
الافعال **وقال في شرح الصغرى** اثر ذكره برهان الوحدانية وبهذا تعرف الا اثر لقدرتنا في شيء
من افعالنا الاختيارية كحركاتنا وسكناتنا وقيامنا وقعودنا ومشينا ونحوها بل جميع ذلك
مخلوق لمولانا جل وعز بلا واسطة وقدرتنا ايضا مثل ذلك عرض مخلوق لمولينا جل وعز فان تلك
الافعال ويتعلق بها من غير تاثير لها في شيء من ذلك اصلا وانما اجرى الله العادة ان يخلق عند تلك القدرة لا بها
ما شاء من الافعال وجعل سبحانه بمحض اختياره وجود تلك القدرة فينا مقترنة بتلك الافعال بشرط في
التكليف وهذا الاقتران والتعلق لهذه القدرة الحادثة بتلك الافعال من غير تاثير لها اصلا هو
المسمى في الاصطلاح وفي الشرع بالكسب والاكتساب وبحسبها تضاف الافعال للعبد كقوله تعالى
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت اما الاختراع والايجاد فهو من خواص مولانا جل وعز لا يشاركه فيه
شيء سواه تبرك وتعالى ويسمى العبد عند خلق الله تبرك وتعالى فيه القدرة المقارنة للفعل مختارا و
عند ما يخلق الله فيه الفعل مجردا عن تلك القدرة الحادثة مجبورا ومضطرا كالمرتعش مثلا وعلامة مقارنة

القدرة

القدرة الحادثة لما يوجد في محلها تيسيرا بحسب العادة فعلا وتركا وعلامة الجبر وعدم تلك القدرة عدم
التيسير وادراك البرق بين هاتين الحالتين ضروري لكل عاقل كما ان الشرع جاء باثبات الحالتين وتفضل باسقا
ط التكليف بالحالة الثانية وهي حالة الجبر دون الاولى قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها بحسب العادة
واما بحسب العقل وما في نفس الامر فليس في وسعها اي ظاهرها اختراع شيء ما وبهذا تعرف بطلان مذهب الجبرية
القائلين باستواء الافعال كلها وانه لا قدرة تقارن شيئا منها عموما ولا شك انهم في هذه المقالة مبتدعة
لا يكذبهم الشرع والعقل وبطلان مذهب القدرية مجوس هذه الامة القائلين بتاثير تلك القدرة الحادثة
في الافعال على حسب ارادة العبد ولا شك انهم مبتدعة اشركوا مع الله غيره فتحقق مذهب اهل السنة
بين المذهبين الفاسدين فهو قد خرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشربين وكما ان هذه القدرة
الحادثة لا تاثير لها اصلا في شيء من الافعال كذلك لا اثر لها في شيء من الاحتراق او الطبخ او التسخين
او غير ذلك لا بطبعها ولا بقوة وضعت فيها فالله تعالى اجرى العادة اختيارا منه جل وعلا لايجاد
تلك الامور عندها لا بها وقس على هذا ما يوجد من القطع للسكين والالم عند الجرح والشبع عند
الطعام والري عند الشراب والنبات عند الماء والضوء عند الشمس والسراج ونحوهما والظل عند
الجدار والشجرة ونحوهما وبرد الماء السخن عند صب ماء بارد فيه وبالعكس ونحو ذلك مما لا ينحصر
فاقطع في ذلك كله بانه مخلوق له تعالى بلا واسطة البتة وانه لا اثر فيه اصلا لتلك الاشياء التي
جرت العادة بوجودها معها **والجملة** فلتعلم ان الكائنات كلها يستحيل منها الاختراع لاثر
ما بل جميعها مخلوق لمولانا جل وعز ابتداء ودواما بلا واسطة فهذا مشهد البرهان العقلي ودل
عليه الكتب والسنة واجماع السلف الصالح قبل ظهور البدع ولا تصغ باذنيك لما ينقله بعض من اوقع
بنقل الغث والسمين عن مذهب بعض اهل السنة مما يخالف ما ذكرناه فبشديد على ما ذكرناه فهو الحق
الذي لا شك فيه ولا يصح غيره وامضغ تشوفك عن سماع الباطل تعيش سعيدا وتمت كذلك والله
مستعان **السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة** الحيوة والارادة
والعلم والقدرة فذكر انه لو لم يكن تعالى موصوفا بجميعها ما رايت عالما بفتح اللام وهو ما سوى الله تعالى
والعالم موجود مرئي وهو تعالى موصوف بما ذكر فالتالي عدم رؤية العالم والمقدم عدم وصفه تعالى بالصفات
الاربع وكلاهما لا يصح **والدليل** على اتصافه تعالى بما ذكر انه قد تقدم ان تاثير القدرة الازلية
موقوف على ارادته تعالى ذلك الاثر وارادته لذلك الاثر موقوفة على العلم به والاتصاف بالقدرة و
الارادة والعلم موقوف على الاتصاف بالحيوة اذ هي شرط فيها ووجود المشروط بدون شرطه مستحيل
فاذا وجد شيء من الحوادث كان موقوفا على اتصافه بهذه الصفات الاربع فلو انتفى شيء منها
لما وجد شيء من الحوادث **قال في شرح الصغرى** وبهذا يتبين وجوب اتصافه تعالى بهذه الصفات
في الازل اذ لو كانت حادثة لزم توقف احداثها على اتصافه تعالى بامثالها قبلها ثم ننقل الكلام الى
امثالها ويلزم التسلسل وهو محال فيكون وجود تلك الصفات على هذا التقدير محالا وذلك مؤد الى
المحذور المذكور وهو الا يوجد شيء من الحوادث وبهذا تعرف ايضا وجوب عموم التعلق للمتعلق منها كالعلم
والقدرة والارادة لو اختصت المتعلقات ببعض دون بعض لزم الافتقار الى المخصص فتكون
حادثة ولا يمكن ان يكون المحدث لها غير الموصوف بها لما عرفت من وجوب الوحدانية له تعالى او انفراده
بالاختراع واحداثه تعالى لها فرع عن اتصافه بامثالها قبلها ثم ننقل الكلام الى تلك الامثال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)